



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL  
A/36/876  
S/15130  
27 May 1982  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISCH



# مجلس الأئمـ

# الجمعية العامة

## مجلس الأمن السنة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

البند ٣٥ من جدول الأعمال

مَالَةِ قَبْرِصِ

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ووجهة المسئول  
الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

أشعر بأن أشير إلى رسالة موجهة إلى سعادتكم من السيد رؤوف دنكتاش ، زعيم الطائفة  
القبرصية التركية ، ومؤرخة في ١٠ أيار / مايو ١٩٨٢ ، مشفوعة برسالة احالة موجهة من القائم  
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة (١٥٠٦٧-S/٤٣٦/٨٧٣) ، وأشرف بأن  
أوضح في البداية أن آراءه باطلة تماما بطلان لقب "رئيس دولة قبرص التركية الموحدة" الذي  
يحتلله ، وهي غير شرعية تماما مثل الكيان الذي يزعم لنفسه الحق في التكلم باسمه .

ومن المعروف جيداً أن "دولة قبرص التركية الموحدة" المزعومة لا وجود لها ، وهي كيان غير شرعي لم يعترف به أحد ، وكان اعلانه الذاتي محل أسف مجلس الأمن في قراره ٣٦٧ (١٩٢٥) المؤرخ في ١٢ آذار / مارس ١٩٢٥

ومن ناحية أخرى ، لا طائل بل ومن السخيف أيضا محاولة المنازعه في شرعية حكومة قبرص التي تصرف بها الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الأخرى وجميع الدول ، باستثناء تركيا التي قامت بغزو أراضي قبرص ولا تزال تحتل نحو ٤٠ في المائة منها ، مما يتناهى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي تدعوا إلى انسحاب جميع القوات التركية من الجزيرة .

وكانقصد من هذه القوانين التي سنتها حكومة جمهورية قبرص والتي يشير اليها السيد د. اكتاش ، هو حماية ضحايا المدوان في مواجهة هذا الاحتلال ، والاغتصاب والسلب التام . بارهم وأراضيهم الموروثة عن أسلافهم .

وحتى لو لم يكن اغتصاب ديارنا وأراضينا فاجماً بهذا الشكل ، فمن الغريب أن يزعم أي شخص بأن دولة قبرن ذات السيادة وشعبها لا يستطيعان ممارسة حقوقها غير القابل للتصريف في

العمل بكل الوسائل المشروعة على الذود عما أوجده بالفرق والدمع وعما هو حقهما المشروع . وليس من قبيل انتهاج "سياسة عدوانية" أو سياسة "استنزاف اقتصادي" أن نرفض قبول الأمر الواقع المتصل في اغتصاب ممتلكاتنا وأراضينا حيث عشنا وبينينا وازدهرنا طوال قرون .

وان حكومة قبرص ، لم تفرض أبدا حصارا اقتصاديا على الطائفة القبرصية التركية وإنما عليها التزام تجاه جميع مواطنيها ، سواء كانوا يونانيين أو أتراكا أو أرمنيين أو موارنة ، بحماية حقوق ملكيتهم . وعلى هذا الأساس القانوني ، أعلنت الحكومة عدم شرعية موانئ الدخول التي سقطت تحت الاحتلال القوات التركية وحضرت أن وصول السفن إلى هذه الموانئ يشكل انتهاكا لقوانين الجمهورية . وإلى جانب الحكومة ، فإن أصحاب الممتلكات الشرعيين في الأراضي المحتلة التي اغتصبها الغزاة عليهم واجب ولهم الحق القانوني والمعنوي في اتخاذ تدابير الحجود التي حاكم القضاية أو المنظمات الدولية لوقف استغلال ممتلكاتهم من قبل الحائزين لها بطريق مشروع .

وان "العزلة السياسية" و "السياسة العدوانية" التي ترتكب ضد الشعب التركي ، اللتين يشير إليها السيد دنكتاش إنما سببهما الجيش التركي وهما من آثار الفزو التركي واحتلال جزء من قبرص واستمرار القمع الذي يسود الآن في الجزء المحتل من الجزيرة .

وان الفزو والاحتلال التركيين وما نتج عنهمما من تقسيم شعبينا بقوة السلاح والاعلان بشكل غير مشروع لما يسعى "بدولة قبرص التركية الموحدة" بما اللذان أفضيا إلى العزلة السياسية والاقتصادية للطائفة القبرصية التركية ، وليس سياسات الحكومة الشرعية للجمهورية . وعلى السيد دنكتاش أن يلقي اللوم على تركيا وعلى سياساته الانفصالية لما تلاقى به الطائفة القبرصية التركية اليوم من مشاكل خطيرة اجتماعية - اقتصادية وسياسية في المناطق المحتلة من قبرص . وحتى قبل الفزو في تموز/ يوليه ١٩٧٤ ، أوضحت تقارير الأمين العام ان "السياسة المستخدمة التي ينتهجها القبارصة الأتراك والمتمثلة في الانعزال الذاتي والمسؤوليات التي يحملها السكان القبارصة الأتراك ، إنما هي النتيجة المباشرة لسياسة الانعزال الذاتي التي تنتهجها القيادة ، والتي تفرض بالقوة على عامة الشعب "(١) .

ويرجع عدم احراز تقدم موضوعي في المحادثات الدولية إلى وجود قوات تركية في قبرص من المواقف المتعنته التي تتخذها تركيا ، ولا يرجع إلى قوانين جمهورية قبرص الصادرة لحماية فرق الملكية المشروعة لجميع مواطنيها . وأفضل خدمة يمكن أن تؤوها للمحادثات بين الطائفتين

(١) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة العشرون ، الملحق الخباع بالفترة نيسان/ابريل ، أيار/مايو ، وحزيران/يونيه ١٩٦٥ ، الوثيقة S/6426 .

التي قبلتها حكومتي بحسن نية من أجل حل الجانب الداخلي من مشكلة قبرص ، هي الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال ، على نحو ما تنص عليه القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وأكون ممتنًا لو عّممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) قسطنطين موسوتاس  
السفير  
الممثل الدائم لقبرص لدى  
الأمم المتحدة

-----